مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية

اسم المقال: مشروعية إجراءات الإعلان الإلكتروني في الدعاوى الجزائية دراسة تحليلية
اسم الكاتب: منى سالم الوسمي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/8720
تاريخ الاسترداد: 2026/06/07 17:25 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

جامعة الشارقة
UNIVERSITY OF SHARJAH

مجلة جامعة الشارقة

مجلة علمية محكمة

للعلوم القانونية

المجلد 21، العدد 4
جمادي الثاني 1446هـ / ديسمبر 2024م

المجلد 21، العدد 4
جمادي الثاني 1446هـ / ديسمبر 2024م

الترقيم الدولي المعياري للدوريات 2616-6526

سبتمبر 2024م **مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية** المجلد 21 العدد 4
https//:doi.org/10.36394/jls.v21.i4.21

مشروعية إجراءات الإعلان الإلكتروني في الدعاوى الجزائية دراسة تحليلية

منى سالم الوسمي[1]

تاريخ الاستلام: 08-08-2024 **تاريخ القبول: 11-11-2024**

ملخص البحث:

هدفت الدراسة إلى توضيح فعالية تكييف قانون الإجراءات الجنائية مع الواقع الرقمي ومناقشة حالات التبليغ أو الإعلان بوسائل التقنية الحديثة في العمل الإجرائي الإلكتروني، وما قد يؤدي إلى بطلان الإجراءات الجزائية المعتمدة على الوسائل التكنولوجية. كما ناقشت الدراسة حالات البطلان نتيجة لعيوب قد تصيب أحد شروط العمل الإجرائي الإلكتروني الأساسية، مؤكدة على ضرورة تحقيق التوازن بين مصلحة السلطات العامة ومصالح الأفراد لضمان سير العدالة بشكل صحيح.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستقرائي لتحليل النصوص القانونية واستقراء آثار التبليغ بوسائل التقنية الحديثة. وكان من أهم النتائج أن الأساليب الإلكترونية لمتابعة الإجراءات الجزائية ومكافحة الجرائم الجنائية ليست فعالة دائمًا، وقد تنشىء صعوبات في إثبات الجريمة، مما يعرض المتهم لفقدان حقوقه الدستورية

الكلمات الدالة: الإجراءات الجنائية، التبليغ، الإعلان، وسائل التقنية الحديثة، العمل الإجرائي الإلكتروني، المصلحة العامة، مصالح الأفراد، العدالة، الدستور

(1) كلية القانون - جامعة الشارقة (الشارقة – الإمارات العربية المتحدة)
gyada.ecc@gmail.com

المقدمة:

مـع التطـور الـذي شـهده العالـم فـي مجـال تكنولوجيـا الثـورة المعلوماتيـة اسـتبدلت دولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة الإجـراءات الجزائيـة التقليديـة إلـى وسـائل تكنولوجيـة حديثـة عبـر المعـاملات الرقميـة والتقنيـة والبريـد الإلكترونـي والرسـائل النصيـة والاتصـالات عـن طريـق لغـة الحاسـوب وشـبكات الإنترنـت واسـتخدمت أجهـزة وتقنيـات متطـورة لتحقيـق رؤيتهـا المسـتقبلية فـي الإجـراءات الجزائيـة، واسـتحدثت فـي حكوماتهـا اسـتخدام التكنولوجيـا المتطـورة بالحكومـة الإلكترونيـة

واسـتُخدمت تقنيـة الاتصـال عـن بعـد فـي إجـراءات التحقيـق الجنائـي وإجـراءات التقاضـي والمحاكمـة، وعملـت الدولـة علـى اسـتخدام تلـك التقنيـة مـع المتهـم أو المجنـي عليـه أو الشـاهد أو المحامـي أو الخبيـر أو المترجـم أو المدعـي بالحـق المدنـي أو المسـؤول عـن الحـق المدنـي كوسـيلة أو آليـة حديثـة لمباشـرة الإجـراءات الجزائيـة مـن التحقيـق والمحاكمـة، ومـع التطـور الفكـري والتكنولوجـي والـذي انعكـس بصـورة إيجابيـة علـى الدولـة بـدأت بالحكومـة الذكيـة الإلكترونيـة وسـارت بِسَنّ التشـريعات (تركـي، 2019)وتعديـل المرسـوم بقانـون اتحـادي بشـأن الإجـراءات الجزائيـة رقـم 38 لسـنة 2022 بالمرسـوم بقانون اتحادي رقم (45) سنة2023 فـي شـأن تعديـل بعـض أحكام قانون الإجراءات الجزائيـة الصادر بالمرسـوم بقانون اتحادي رقم 38 لسنة2022 عـدل المـواد 107، 308، 350، 362، 369، وذلـك بهـدف توفيـر نظـام قضائـي إلكترونـي عـادل والانتقـال بخدمـات النيابـة العامـة والعدالـة الجنائيـة إلـى اسـتغلال مسـتحدثات العصـر مـن الوسـائل والتقنيـات الحديثـة لتحقيـق العدالـة الناجـزة؟ ومباشـرة إجـراءات التحقيـق الابتدائـي عـن بعـد

أهمية الدراسة:

تتجلـى أهميـة الدراسـة فـي تحديـد مـدى فعاليـة تكييـف قانـون الإجـراءات الجنائيـة مـع الواقـع الرقمـي وتحديـات المسـتقبل نظـراً لتقـادم الأحـكام ذات الصلـة فـي قانـون الإجـراءات الجنائيـة فـي دولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة، كمـا يتضـح مـن مقارنـة الإجـراءات الجزائيـة الإلكترونيـة بالإجـراءات التقليديـة فـي قانـون الإجرائيـة الجزائيـة، إضافـة إلـى الأهميـة التاليـة:

1. تحديـد اتجاهـات التحـول الرقمـي فـي التحقيـق السـابق للمحاكمـة فـي مجـال الإثبـات مـن منظـور زيـادة فاعليتـه فـي رقمنـة المجتمـع ومراعـاة ضـرورة ضمـان حقـوق الفـرد ومصالحـه المشـروعة، وخصائصهـم العامـة؟
2. رغـم أن الدسـتور كفـل احتـرام حريـات الأفـراد، بيـد أن الإكـراه والمسـاس بالحريـات الشـخصية قـد يكـون مطلوبـاً فـي هـذه الإجـراءات حتـى يتحقـق التقيـد بالقانـون والامتثال

بـه، ويبـدو ذلـك فيمـا تملكـه سـلطة التحقيـق مـن أوامـر الضبـط والإحضـار، والقبـض والتفتيـش، والحبـس الاحتياطـي، وتحليـف الشـهود والخبـراء اليميـن، ومعاقبـة الشـاهد لعـدم الإدلاء بشـهادته أو لعـدم حلفـه اليميـن.

إشكالية الدراسة:

عنـد النظـر فـي مسـألة التقنيـات الرقميـة الحديثـة فـي المرسـوم بقانـون اتحـادي رقـم 38 لسـنة 2022 بشـأن الإجـراءات الجزائيـة المعـدل بالمرسـوم بقانون اتحادي رقم (45) سنة2023 ووفقـاً لسياسـة العمـل فـي تطبيـق قانـون الإجـراءات الجزائيـة، وتشـغيل الأنظمـة الآليـة بالنظـر فـي مـا تـم تقديمـه بالفعـل مـن اسـتخدام الإعلانـات الإلكترونيـة أو النشـر الإلكترونـي أو البريـد الإلكترونـي أو الرسـائل النصيـة فـي تبليـغ المتهـم وتوجيـه إخطـار حضـوره للتحقيـق دون التأكـد مـن وصـول التبليـغ إلـى المتهـم عكـس مـا كان متبـع فـي الإجـراءات الجزائيـة التقليديـة ولكـن هـل يتـواءم؟ ذلـك مـع تبليـغ الأحـكام والقـرارات الجزائيـة ممـا يطـرح لنـا إشـكالية عـدم تـوازن إجـراءات التبليـغ بالوسـائل الإلكترونيـة التقنيـة مـع ضمانـات حـق المتهـم فـي تلقـي إخطـار التبليـغ بالاتهـام ونحـاول طـرح الإشـكالية مـن خلال الإجابـة عـن الأسـئلة التاليـة:

1. مـا مـدى تطبيـق دسـتورية الإجـراءات الجزائيـة الخاصـة بالإشـعارات والإعلانـات الإلكترونيـة فـي المرسـوم بقانـون اتحـادي رقـم 38 لسـنة 2022 بشـأن الإجـراءات الجزائيـة المعـدل بالمرسـوم بقانون اتحادي رقم (45) سنة2023؟
2. مـا الضمانـات التـي وضعهـا المشـرع الاتحـادي فـي القانـون لتكفـل حـق المتهـم فـي اسـتلام الإشـعارات الإلكترونيـة الموجهـة؟ إليـه بالاتهـام؟
3. ما الضمانات التي تكفل سلامة إجراءات التحقيق؟

أهداف الدراسة:

يتجلـى الهـدف الرئيـس للدراسـة فـي توضيـح مـدى فعاليـة تكييـف قانـون الإجـراءات الجنائيـة مـع الواقـع الرقمـي والخدمـات الإلكترونيـة الخاصـة بالإشـعارات وإعلانـات التبليـغ الإلكترونيـة الموجـه إليـه بالاتهـام، أو بحضـور الجلسـات ومواعيدهـا إضافـة إلـى الأهـداف الفرعيـة التاليـة:

1. معرفـة مـدى تطبيـق دسـتورية الإجـراءات الجزائيـة الخاصـة بالإشـعارات والإعلانـات الإلكترونيـة فـي المرسـوم بقانـون اتحـادي رقـم 38 لسـنة 2022 بشـأن الإجـراءات الجزائيـة مـن حيـث وسـائل التبليـغ الإلكترونـي والضمانـات الكفيلـة لتحقيـق التبليـغ فحـواه، والوقـوف علـى واقـع الخدمـات الإلكترونيـة فـي قطـاع العدالـة،

2. بيان الضمانات التي وضعها المشرع الاتحادي في القانون لتكفل حق المتهم في استلام الإشعارات الإلكترونية الموجهة؟ إليه بالاتهام، أو بحضور الجلسات ومواعيدها

3. توضيح سلامة إجراءات التحقيق والضمانات التي تكفله

منهجية الدراسة:

عمدت الباحثة إلى الجمع بين المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستقرائي فيما يلي:

1. **المنهج الوصفي التحليلي:** وذلك من خلال شرح وتحليل النصوص القانونية ومحاولة التعرف إلى مواضع القصور في بعض النصوص أو التطبيقات العملية وما يترتب على ذلك من آثار لمعالجة الأخطاء للارتقاء بمستوى العمل لمصلحة العدالة وللتنمية المستدامة وحماية المجتمع وقمع وإصلاح كل الاضطرابات الاجتماعية والارتقاء برجل العدالة.

2. **المنهج الاستقرائي :** من خلال استقراء الآثار التي تتبع التبليغ بجميع جوانب الموضوع وذلك بتتبع الشروط والإجراءات القانونية التي يجب أن يجرى بها التبليغ أو الإعلان بوسائل التقنية الحديثة والطرق والكيفيات التي يجرى بها في الواقع العملي، وبيان مدى تحقق الهدف المنشود من اعتماد وسائل التقنية الحديثة فى مجال الإجراءات الجنائية (العدالة الناجزة) .

خطة الدراسة:

المبحث الأول: اتجاهات التحول الرقمي في تطبيق الإجراءات الجزائية في التشريعات الاتحادية

المطلب الأول: الإعلان الرقمي ورقمنة الإجراءات الجزائية

المطلب الثاني: إجراءات التبليغات الجزائية الرقمية

المبحث الثاني: دستورية الإجراءات الجزائية الخاصة بالإشعارات والتبليغ والإعلانات الإلكترونية

المطلب الأول: ضمانات تكفل حق المتهم في استلام الإشعارات الإلكترونية الموجهة إليه بالاتهام

المطلب الثاني: بطلان إجراءات الإعلان بوسائل التقنية الحديثة أو التبليغ الجزائي الرقمي.

المبحث الأول: اتجاهات التحول الرقمي في تطبيق الإجراءات الجزائية في التشريعات الاتحادية

تمهيد وتقسيم:

عملت الدولة على بناء مفاهيم ونماذج حكومية متجددة واعتمدت أدوات التغيير لتحقيق التحولات الكبرى، مستخدمة أحدث التكنولوجيا تقوم بتصميم سياسات مرنة لتعزيز تنافسية الدولة عالمياً وقد انعكست جهود التحول الرقمي على الارتقاء بجهاز العدالة في الاعتماد على الإشعارات والإعلانات بالمكالمات المسجلة الصوتية أو المرئية أو الرسائل النصية الهاتفية على الهاتف المحمول، أو البريد الإلكتروني أو الفاكس أو ما يقوم مقامه من وسائل التقنية الحديثة مع التخلي عن المعاملات الورقية عن طريق استبدال المعاملات الإلكترونية الرقمية بها (أى بالمعاملات الورقية) (تركي، 2019)

ونظراً لأن التبليغ أو الإعلان إجراء من الإجراءات الجزائية ذات الأهمية في الدعوى الجزائية، الذي يؤثر في الأحكام القضائية التى يفترض أنها مبنية على أسس تكفل العدل في تطبيق الإجراءات الجزائية فقد تحول التبليغ من وسيلة تقليدية تتم عن طريق محضري المحكمة أو التحريات أو رجال الشرطة إلى وسيلة من الوسائل التقنية للتواصل مع المتهم واستخدامه واعتماده كوسيلة للتواصل (أحمد علي محمد السنيدي،عبدالله محمد ربابعة ، 2019) إذ لا تستطيع المحكمة الجزائية النظر في الدعوى دون التحقق من اكتمال إجراءات تبليغ المتهم. ونوضح الإعلان الرقمي وحالات بطلان إجراءات التبليغ الجزائية الرقمية كما يلي:

المطلب الأول: الإعلان الرقمي ورقمنة الإجراءات الجزائية

المطلب الثاني: إجراءات التبليغات الجزائية الرقمية

المطلب الأول: الإعلان الرقمي ورقمنة الإجراءات الجزائية

قامت الدولة بإصلاح العدالة الجنائية عن طريق رقمنة الإجراءات الجزائية فاستخدمت التحقيق الجنائي مع المتهمين بتقنية الاتصال عن بعد وباشرت أجهزة النيابة العامة كافة إجراءاتها عن طريق وسائل التقنية وأصبح استخدام الرقمنة ضرورة لتطوير القواعد القانونية والإجراءات الجزائية بحيث تتلاءم مع تطورات العصر الرقمي والتكنولوجيا والتي يستغلها المجرمون؟ في ارتكاب الجرائم ومحاولاتهم المستمرة في الإفلات من العقاب (تركي، 2019)، ونوضح ذلك كما يلي:

أولاً- تعريف الرقمنة الإلكترونية:

يعرف مصطلح الرقمنة بأنه عملية تمثيل الأجسام، والصور، والملفات، أو الإشارات باستخدام مجموعة متقاطعة من نقاط منفصلة وهي عملية تحويل البيانات والمعلومات إلى شكل رقمي بحيث يمكن للأجهزة التكنولوجية الرقمية مثل أجهزة الحاسوب وأي ملحقات لها من الأجهزة التقنية الحديثة وكذلك آلات التصوير والمسجلات الصوت والصورة فهمها ومعالجتها وتخزينها والتعامل معها للحصول على المعلومات والبيانات (تركي، 2015)

بينما يشير مصطلح الإلكتروني إلى كيفية عمل الأجهزة التقنية أكثر من كونه صفة للبيانات التي تحتويها في أي تبادل أو تراسل أو تعاقد أو أي إجراء آخر يبرم أو ينفذ بشكل كلي أو جزئي بوسيلة إلكترونية وعليه يشمل المفهوم الإلكتروني كلا من المفهومين التناظري والرقمي ويضم كل الجهود التي تهدف إلى استخدام الأجهزة الإلكترونية والأجهزة التقنية الحديثة المختلفة أيا ما كان نوعها مثل أجهزة الكمبيوتر والايباد وغيرها وقارئات الميكروفيلم، وآلات الفيديو، وتشمل مواد إلكترونية ورقمية وتشمل عملية الرقمنة مسح المستندات والملفات التقليدية ضوئياً ومعالجتها بتنسيق وترتيب وتجهيزها بواسطة الموظفين العموميين المعنيين بهذه المهمة بعد تلقيهم التدريبات المناسبة بهدف جمع الأنشطة والأساليب والحلول التي تعزز التبادل غير الملموس بين الأنظمة الإجرائية التقليدية (تركي، 2015)

ثانياً- تعريف رقمنة الإجراءات الجزائية:

تعرف رقمنة الإجراءات الجزائية بأنها عملية التحول من الأساليب التقليدية المتبعة في الإجراءات الجزائية إلى نظم رقمية حديثة تعمل على حل المشاكل المعاصرة في الإجراءات الجزائية في ظل التوجه إلى الإدارة الإلكترونية للحكومات مما يعني تحويل ونقل الإجراءات الجزائية المادية التقليدية إلى صورة رقمية لاستخدامها لاحقاً بطريقة أكثر فاعلية على سبيل المثال، تنسيق الصور التي يتم الحصول عليها عن طريق أجهزة التعرف على الأحرف واستبدال الوسائط المادية التقليدية الملموسة ورقياً بتسجيل البيانات والمعلومات على أجهزة الكمبيوتر المتاحة في سلسلة من إجراءات المعالجة تحمل أكواد وأرقام وأحرف يتم إدراجها ضمن مستندات الدعوى الجزائية مما يسهل لأفراد جهاز العدالة من أعضاء النيابة العامة أو القاضي الجنائي الاضطلاع عليها (تركي، 2022)

إذن فإن الرقمنة هي عملية معالجة إجرائية تقوم على تحويل جميع الإجراءات والوثائق والطلبات المتعلقة بالإجراءات الجنائية إلى شكل رقمي وذلك من أجل تحقيق هدف إصلاح العدالة الجنائية بالاعتماد على التكنولوجيا المتقدمة وكذلك من أجل مواكبة التقدم التكنولوجي والرقمي وبناء عليه يتم تحويل الوثائق والأوراق والإجراءات الجنائية التقليدية إلى وثائق وإجراءات جنائية رقمية، باستخدام برامج التعرف الضوئي على الأحرف والملفات وغيرها

مـن البرامـج الأخـرى بهـدف تحسـين وتنظيـم العمـل فـي جميـع مراحـل الدعـوى الجزائيـة، وكذلـك التنفيـذ العقابـي وغيرهـا مـن الإجـراءات الجزائيـة (تركـي، 2022)

ثالثاً- ماهية التبليغ أو الإعلان الرقمي في الإجراءات الجزائية:

يعـرف التبليـغ الإلكترونـي أو الإعلان الرقمـي بأنـه وسـيلة مـن وسـائل التبليغ فـي الإجراءات الجزائيـة يشـمل وسـائل مكتوبـة مثـل الرسـائل النصيـة عبـر الهاتـف المحمـول أو رسـائل البريـد الإلكترونـي أو يشـمل وسـائل منطوقـة مثـل المكالمـات الصوتيـة وغيرهـا وجميـع هـذه الوسـائل الإلكترونيـة أو الأدوات التكنولوجيـة تتحكـم فـي نتيجـة التبليـغ المدرجـة فـي مسـتندات الدعـوى الجزائيـة الإلكترونيـة والتـي يطلـع عليهـا القاضـي الجنائـي (عبدالـسلام، 2024) كمـا يعـرف التبليـغ الإلكترونـي أو الإعلان الرقمـي بأنـه إجـراء يتـم مـن خلال إعلام الخصـم فـي الدعـوى بـأي إجـراء قضائـي يتـم ضـده باسـتخدام وسـائل الاتصـالات الحديثـة، دون الحاجـة إلـى الانتقـال المـادي والبحـث عـن مـكان إقامـة الشـخص المعلـن إليـه فـالإعلان الإلكترونـي لا يختلـف فـي جوهـره عـن الإعلان التقليـدي، بـل هـو إعلان قانونـي لبـدء الخصومـة، ويسـاهم فـي تقليـل النزاعـات القانونيـة المتعلقـة بصحـة التبليـغ (أحمـد علـي محمـد السـنيدي،عبدالله محمـد ربابعـة، 2019)

ويقصـد بالتبليـغ الإلكترونـي أو الإعلان الرقمـي اسـتخدام وسـائل حديثـة للتبليـغ تتيـح لأطـراف الشـكوى الجزائيـة التواصـل وإعلامهـم بمسـتجدات الإجـراءات التـي تـم اتخاذهـا فـي الدعـوى الجزائيـة رغـم فعاليـة هـذه الوسـيلة الحديثـة، إلا أنهـا لا تحـل محـل التبليـغ التقليـدي فالتبليـغ أو الإعلان بصفـة عامـة هـو إشـعار اسـتدعاء حضـور موجهـة إلـى المتهـم أو الشـهود أو الشـخص المطلـوب اسـتجوابه فـي التحقيـق الجنائـي أو تبليـغ بموعـد حضـور جلسـات قضائيـة وهـو حجـر الأسـاس لإنـطلاق الدعـوى الجزائيـة وهـو الإجـراء الـذي يتخـذ مـن أجـل الإبلاغ والإعلام، ولا تتحقـق الغايـة مـن التبليـغ إلا باسـتخدام وسـائل معينـة هـذه الوسـائل التـي تطـورت مـن وسـائل تقليديـة إلـى وسـائل تكنولوجيـة حديثـة فـي ظـل التطـور الـذي يشـهده العالـم بتحـول معظـم المعـاملات مـن العالـم الواقعـي إلـى العالـم الافتراضـي؛ إذ توفـر هـذه الآليـات عنـاء الجهـد والوقـت (المطروشـي، 2021) ويتلـى فـي الجلسـة قـرار الإحالـة ثـم الأوراق المثبتـة للإعلان المتهـم الغائـب، وتبـدي النيابـة العامـة وباقـي الخصـوم أقوالهـم وطلباتهـم وتسـمع المحكمـة الشـهود إذا لـزم الأمـر ثـم تفصـل فـي الدعـوى وفقـاً للمـادة (202/ إجـراءات جزائيـة)

رابعاً- أهمية إجراءات التبليغ في الدعوى الجزائية:

يعـد التبليـغ إجـراء بالـغ الأهميـة فـي الدعـوى الجزائيـة، حيـث لا تسـتطيع المحكمـة النظـر فـي الدعـوى دون التحقـق مـن اكتمـال إجـراءات التبليـغ. مـع اعتمـاد الوسـائل الإلكترونيـة فـي التبليغـات القضائيـة، مثـل الرسـائل النصيـة عبـر الهاتـف المحمـول، والبريـد الإلكترونـي، أو

عن طريق الحسابات المسجلة في الأنظمة الآلية الحكومية، تزداد كفاءة وسرعة عملية التبليغ؛ إذ تؤدي سلامة إجراءات التبليغ إلى سلامة العديد من الإجراءات الجوهرية في الدعوى الجزائية كما تؤدي إلى فعالية الكثير من المبادئ مثل ضمان حقوق الدفاع وتقريب القضاء من المتقاضي وتحقيق عدالة سريعة هذا العمل يربط الصلة بين العمل القضائي والمتقاضي، حتى وإن كان غائباً عن كافة الإجراءات. (المطروشي، 2021)

وترى الباحثة أنه رغم فعالية هذه الوسيلة الحديثة وسرعتها في الإجراء، إلا أنها لا تحل محل التبليغ التقليدي خاصة في حالة عدم استلام الشخص المطلوب استجوابه للتبليغ الإلكتروني لفقده وسيلة التقنية الحديثة التي تم إبلاغه بها مما ينتج عنه صدور حكم غيابي في حق المتهم.

المطلب الثاني: إجراءات التبليغات الجزائية الرقمية

جاء نص "المادة (9) الإعلان الإلكتروني الوارد بالدليل الإجرائي لتنظيم التقاضي باستخدام الوسائل الإلكترونية والاتصال عن بعد في الإجراءات الجزائية على أن يكون الإعلان الإلكتروني وفقاً لأي من الطرق الآتية: أ- عن طريق البريد الإلكتروني للمعلن إليه، إذا كان مثبتاً بمحضر جمع الاستدلالات أو بالتحقيقات أو سبق للمعلن إليه الإبلاغ به في أي مرحلة من مراحل الدعوى الجزائية، أو عبر الرسائل النصية الهاتفية على الهاتف المحمول، أو الفاكس وفي هذه الحالة يجب حفظ ما يفيد إرسال البريد الإلكتروني أو الرسالة النصية أو الفاكس إلى المعلن إليه بملف الدعوى. ب- عن طريق المكالمات المسجلة الصوتية أو المرئية، وفي هذه الحالة يلتزم القائم بالإعلان بتحرير محضر يُثبت فيه مضمون المكالمة وساعتها وتاريخها وشخص مستلمها، ويكون لهذا المحضر حجيته في الإثبات. ج- بأي وسيلة أخرى من وسائل التقنية الحديثة التي يصدر بتحديدها قرار من وزير العدل" (قرار 259، 2019) فالتبليغ أو الإعلان عن طريق وسائل التقنية الحديثة أو التبليغ الجزائي الرقمي هو نقطة انطلاق آجال الطعن، إذ للطعن في الأحكام والقرارات آجال حددها القانون لا يبدأ سريانها إلا من تاريخ التبليغ ونوضح ذلك كما يلي:

أولاً- وسائل التبليغ الجزائي أو الإعلان بوسائل التقنية الحديثة:

وسائل التبليغ والإعلان الرقمية هي وسائل وأدوات تعتمد على الكتابة في التبليغ مثل الرسائل النصية المرسلة عبر الهواتف النقالة (SMS) أو رسائل البريد الإلكتروني (E-mail) أو الوسائل المكتوبة في التطبيقات الإلكترونية مثل إشعارات النظام الإلكتروني. ويمكن توضيحها كما يلي:

1. الرسائل النصية (SMS)

يعد الهاتف المحمول من أهم وسائل الاتصال العالمية، حيث يمكن للمستخدمين التواصل من خلاله عبر الأقمار الصناعية. يمكن للأفراد إرسال واستقبال الرسائل والمكالمات الصوتية، وقد تطورت الهواتف المحمولة بسرعة لتصبح أجهزة ذكية توفر كمًا هائلًا من البيانات والمعلومات وإمكانية التصفح عبر الإنترنت والتطبيقات الذكية. تتميز الرسائل النصية القصيرة (SMS) بأنها وسيلة اتصال سهلة وفعالة ومنخفضة التكلفة مقارنة بالمكالمات الصوتية، وتستخدم كوسيلة إعلامية وإعلانية من قبل الشركات (البدرات، 2022).

تعتمد وزارة العدل على الرسائل النصية لتبليغ حضور الجلسات القضائية أو جلسات سماع لقضاة التحقيق والنيابة العامة كما هو منصوص عليه في المادة (9) من الدليل الإجرائي لتنظيم التقاضي باستخدام الوسائل الإلكترونية والاتصال عن بعد في الإجراءات الجزائية. يتم تنفيذ هذه العملية بالتعاون مع بريد الإمارات لتوزيع التكاليف بالحضور والتبليغات في المادة الجزائية عبر الأرضية الرقمية (قرار259، 2019).

2. البريد الإلكتروني:

يعد البريد الإلكتروني من أهم تقنيات الاتصال عن بعد؛ إذ يمكن إرسال واستقبال الرسائل الإلكترونية، الصور والملفات بسرعة وكفاءة ويتم إرسال الرسائل إلى عنوان البريد الإلكتروني للمستقبل بدلاً من العنوان البريدي العادي. يتميز البريد الإلكتروني بسرعته، قلة تكلفته، وسهولة استخدامه يتيح البريد الإلكتروني تبادل الرسائل الإلكترونية بين الأفراد أو المجموعات. لتحقيق الغرض المطلوب من البريد الإلكتروني في التبليغات القضائية، يجب منحه القيمة القانونية من خلال تضمين التوقيع الإلكتروني، مما يعزز مصداقيته وحجيته القانونية. تشريعات دولة الإمارات العربية المتحدة تؤكد على ضرورة توثيق البريد الإلكتروني (ابراهيم، 2010)

ثانياً- طرق التبليغ الجزائي أو الإعلان بوسائل التقنية الحديثة:

يتنوع التبليغ من حيث الجهة التي تتولاه إلى تبليغ رسمي وتبليغ غير رسمي، ومن حيث الكيفية التي يتم بها إلى تبليغ تلقائي وتبليغ بناء على طلب فمن حيث الجهة التي تتولاه فرق قانون الإجراءات الجزائية بين التبليغ الرسمي والتبليغ غير الرسمي بينما في قانون الإجراءات المدنية يباشر التبليغ بناء على طلب المستفيد من الحكم أو ممثله القانوني أو الاتفاقي، ونوضح ذلك كما يلي:

1. التبليغ الرسمي بوسائل التقنية الحديثة

عن طريق النيابة العامة : قبل بدء ومباشرة التحقيق الجنائي وفقاً للمواد (65، 66 / إجراءات جزائية) تقوم النيابة العامة بتبليغ المتهم إذ يتولى كاتب النيابة العامة المختص قبل تاريخ جلسة التحقيق إعلان وتبليغ بالحضور من سيتم استجوابه أو سؤاله إلكترونياً بتاريخ وساعة التحقيق عن بعد وفقاً (5/ القرار الوزاري 259 لسنة 2019) (قرار259، 2019) كما تقوم النيابة العامة بتبليغ المتهم المكاتبات والرسائل والبرقيات وما في حكمها المضبوطة أو المرسلة إليه أو تعطى إليه صورة منها في أقرب وقت إلا إذا كان في ذلك إضرار بسير التحقيق وفقاً للمادة (77/ إجراءات جزائية) كما تقوم النيابة العامة بتبليغ الأمر الجزائي للمتهم حيث يبلغ المتهم بالأمر الجزائي بكافة الوسائل القانونية حيث يبلغ بتاريخ الجلسة ويحرر ذلك في محضر (اجراءات45، 2023)

كما تعلن النيابة العامة المتهم في جرائم الجنح إذا لم يكن حاضراً باقتراح التسوية الجزائية، وفقاً لطرق وإجراءات الإعلان المنصوص عليها في هذا القانون، ويشار في الإعلان بحقه في الاستعانة بمحام قبل أن يوافق على اقتراح النيابة العامة وعلى المتهم أن يبدي رأيه في الاقتراح بالقبول أو الرفض خلال مدة لا تزيد على (5) خمسة أيام عمل من تاريخ عرضه عليه أو من تاريخ إعلانه بحسب الأحوال، ويعتبر عدم الرد رفضاً للتسوية وفقاً للمادة (363/ إجراءات جزائية) كما تقوم النيابة العامة بإعلان المتهم المقيم خارج الدولة بأمر الإحالة وأمر التكليف بالحضور بمحل إقامته إن كان معلوماً، وذلك قبل الجلسة المحددة لنظر الدعوى بشهر على الأقل، فإذا لم يحضر بعد إعلانه أو تعذر تنفيذ الإعلان يجوز الحكم في غيبته وفقاً للمادة (201/ إجراءات جزائية)

عن طريق المحكمة الجزائية أثناء مباشرة جلسات المحاكمة والذي عرفه المشرع في المادة (128) إعلان الشهود غير المدرجين في القائمة يعلن كل من الخصوم شهوده الذين لم تدرجهم النيابة العامة في القائمة بالحضور بواسطة مندوب الإعلان على نفقته. وهو التبليغ الذي يتم بموجب محضر يعده المحضر القضائي، وأنه يجب أن يتضمن البيانات الأساسية عن المحضر الذي يتولى عملية التبليغ وكذلك البيانات المحددة لهوية طالب التبليغ إضافة إلى البيانات المتعلقة بالشخص الذي تلقى التبليغ، وقد يكون التبليغ من قبل المحكمة الجزائية لتعيين خبراء وفقاً للمادة (181/إجراءات جزائية) للمحكمة سواءً من تلقاء نفسها أو بناءً على طلب الخصوم أن تعين خبيراً أو أكثر في الدعوى وإذا تطلب الأمر تعيين لجنة من الخبراء وجب أن يكون عددهم وتراً ، للمحكمة من تلقاء نفسها أن تأمر بإعلان الخبراء لمناقشتهم فيما ورد في التقارير المقدمة منهم في التحقيق الابتدائي أو أمام المحكمة وعليها إجراء ذلك إذا طلبه الخصوم (اجراءات45، 2023) تختص محكمة الجنح بوضع القواعد المنظمة لعمل محكمة اليوم الواحد بمحكمة الجنح وتحديد اختصاصاتها وإعلان الخصوم

ونظم جلساتها وغير ذلك من الإجراءات وفقاً للمادة (140/إجراءات جزائية) إذا أحيلت الدعوى إلى إحدى المحاكم الجزائية كلفت النيابة العامة المتهم بالحضور أمام المحكمة المختصة المبينة بأمر الإحالة وفقاً للمادة (157/ إجراءات جزائية)

أو يكون التبليغ عن طريق المحكمة الجزائية بعد صدور الحكم القضائي قد يصدر الحكم الجزائي غيابياً بتوجيه اتهام ما على متهم في دعوى جزائية لم يثبت في أوراق الدعوى توصله الحكم يتعين على الجهات القضائية اتخاذ الإجراءات اللازمة لتبليغه للمعني به، سواء كان المحكوم له أو المحكوم عليه، هذا يفعل مبدأ المواجهة وقد يمكن تبليغ طرفي الدعوى الجزائية من تحضير أنفسهم وملفاتهم للدفاع عن حقوقهم وتقديم طلباتهم ودفاعاتهم، ويعد التبليغ إجراءً أساسياً لا يمكن للحكم أن يدخل حيز التنفيذ بدونه، وتأخير التبليغ يمكن أن يعيق إجراءات التقاضي وينتهك حقوق الإنسان، مما قد يؤدي إلى تقادم الدعوى أو العقوبة، فتضيع الحقوق ويفلت المحكوم عليه من العقاب، مما يمس بمصداقية القضاء (عبدالسلام، 2024) ويتم إرسال صورة القرار أو الحكم النهائي بالحبس إلى النيابة العامة المؤسسة العقابية قيد تنفيذ العقوبة ويقوم رئيس المؤسسة العقابية بإشعار المحكوم عليه ويوقع على وصل الإخطار قبل إرجاعه إلى النيابة العامة، وتحسب مدة الحبس المحكوم بها ابتداء من يوم البدء في الحبس الاحتياطي (اجراءات45، 2023)

2. التبليغ الرسمي بالطرق التقليدية:

يتم التبليغ الرسمي بالطرق التقليدية بالتوجه شخصياً إلى الشخص المطلوب استجوابه أو تبليغه بالحضور فيستلم المطلوب تبليغه نسخة من الأمر أو الحكم أو القرار إذا كان المطلوب تبليغه شخصًا طبيعيًّا؛ إذ يستلم السند المبلغ به ويشهد على ذلك المحضر القضائي وإذا كان المطلوب تبليغه شخصا معنويا يخضع للقانون الخاص، فيعتبر التبليغ رسمياً بالنسبة إليه إذا سلم التبليغ إلى ممثله القانوني أو لأي شخص تم تعيينه لهذا الغرض (طارق، 2023). ولم يرد تعريف للتبليغ الرسمي في التشريعات الاتحادية ولكن الإجراءات المتبعة في جميع الإدارات الحكومية بالتعامل مع شركات التوصيل مثل زاجل، أرامكس وغيرها

3. التبليغ غير الرسمي:

التبليغ غير الرسمي العادي أسنده المشرع إلى العديد من الهيئات والأشخاص العامة والخاصة منها جهات الضبط والنيابة في المحاكم والإدارات العامة والهيئات بالدولة (طارق، 2023)،

4. التبليغ التلقائي:

يقصد بالتبليغ التلقائي التبليغ الذي يتم دون الحاجة إلى وجود طلب، ومن أمثلته تبليغ الطعون إلى النيابة العامة كالطعن بالمعارضة، تبليغ المتهم الحاضر بالاستئناف المرفوع

من النائب العام بناء على تقرير بجلسة وهناك تبليغ الأحكام الصادرة في قضايا الأسرة إلى النيابة العامة تبليغ بعض الإجراءات الخاصة بقضايا الأسرة إلى جهات معينة خلال آجال محددة (أحمد علي محمد السنيدي،عبدالله محمد ربابعة ، 2019)

5. طرق الإعلان بأمر التكليف بالحضور:

يتم إعلان أمر التكليف بالحضور بالمكالمات المسجلة الصوتية أو المرئية أو الرسائل على الهاتف المحمول، أو التطبيقات الذكية، أو البريد الإلكتروني أو أي وسيلة من وسائل التقنية الأخرى أو لشخص المتهم أينما وجد في محل إقامته أو محل عمله، فإذا لم يبلغ الإعلان بسبب يرجع إلى المتهم أو رفض استلامه، يُعد ذلك تبليغاً لشخصه وإذا لم يجد القائم بالإعلان المتهم المطلوب إعلانه في محل إقامته أن يبلغ أو يسلم الإعلان إلى أي من الساكنين معه من الأزواج أو الأقارب أو الأصهار أو العاملين في خدمته ويجب على القائم بالإعلان التأكد من شخص المبلغ أو المستلم للإعلان، بحيث يدل ظاهره على أنه أتم (18) الثامنة عشرة من عمره، وليس له أو لمن يمثله مصلحة ظاهرة تتعارض مع مصلحة المتهم وفي حالة الإعلان بوسائل الاتصال بالتقنيات الحديثة يجب على القائم بالإعلان التأكد من أن هذه الوسيلة أياً كانت خاصة بالمتهم، كما يلتزم في حالة الإعلان بالمكالمات المسجلة الصوتية أو المرئية بتحرير محضر يثبت فيه مضمون المكالمة وساعتها وتاريخها وشخص المبلغ ويكون لهذا المحضر حجيته في الإثبات ويرفق بالدعوى وإذا تعذر إعلان المتهم يسلم الإعلان لمركز الشرطة الذي يتبعه آخر محل كان يقيم المتهم فيه ويعتبر المكان الذي وقعت فيه الجريمة كآخر محل إقامة للمتهم ما لم يثبت خلاف ذلك حيث يجوز في الجنح والمخالفات أن يكون الإعلان بوساطة أحد أفراد السلطة العامة وفقاً للمادة (160/ إجراءات جزائية)

وترى الباحثة أن استخدام التقنية الإلكترونية في الإجراءات الجزائية قد يكون مفيداً في توفير الوقت إلا أن الاعتماد عليه في مصير شخص متهم قد يغير أحداث القضية ويعرض أشخاص إلى المساءلة القانونية لمجرد خطأ في البريد الإلكتروني أو خطأ في رقم الهاتف المحمول المقيد بملف الدعوى وهو الأمر الذي يختلف عند استخدام الوسائل التقليدية في الإجراءات الجزائية حيث يقيد الموظف المختص الرقم المقيد بالشكوى ومحضر التحقيق الابتدائي على نموذج الإعلان قبل تسليمه للجهة المعنية بإرسال الإعلان والتأكد على مطابقة الرقم

المبحث الثاني: مدى دستورية الإجراءات الجزائية الخاصة بالإشعارات والتبليغ والإعلانات الإلكترونية

تمهيد وتقسيم

إن وجود قضاء عادل يصدر الأحكام بحق من يتعدى على غيره لتحقيق الغاية المرجوة من المحافظة على النظام العام وحفظ الحقوق من أهم مقومات دولة القانون، يجب أن تكون الأحكام مبنية على أسس تكفل العدل في تطبيق الإجراءات الجزائية حيث يعتبر جهاز القضاء مرفقاً حيوياً وأساسياً في الدولة، حيث يسهم في تحقيق العدل وحمايته، وإرساء قواعد الأمن والاستقرار نظراً لأهمية جهاز العدالة تسعى الدول إلى تطويره من خلال اعتماد منظومة المعلومات والتواصل عبر الإنترنت وفرض العمل الإلكتروني في التحقيق الجنائي والتقاضي والمحاكمات فقد أتاحت هذه التكنولوجيا مباشرة الإجراءات الجزائية والقضائية إلكترونياً (تركي، 2019)

فقد وضعت القواعد المقررة في قانون الإجراءات الجزائية لإظهار الحقيقة والتأكد من وقوع الجريمة ونسبتها إلى مرتكبيها ولا يأتي تحقيق هذه الغاية إلا إذا كانت هناك قواعد قانونية أخرى تضمن تطبيقها فكيف يمكن الوصول إلى تحقيق التوازن والتوفيق بين مصلحتين متعارضتين جديرتين بالحماية على حد سواء مصلحة المجتمع في حماية أمنه واستقراره في توقيع العقاب على المتهم ومصلحة المتهم في حماية حقوقه وحرياته الفردية من التعدي عليها وانتهاكها عند مباشرة اجراءات التحقيق في حالة بطلان إجراءات الإعلان بوسائل التقنية الحديثة أو التبليغ الجزائية الرقمية (سرور، 2016) ونوضح ذلك في المطالب التالية:

المطلب الأول: ضمانات تكفل حق المتهم في استلام الإشعارات الإلكترونية الموجه إليه بالاتهام

المطلب الثاني: بطلان إجراءات الإعلان بوسائل التقنية الحديثة أو التبليغ الجزائية الرقمية

المطلب الأول: ضمانات تكفل حق المتهم في استلام الإشعارات الإلكترونية الموجه إليه بالاتهام

يتضمن القانون إجراءات لحماية حقوق الأفراد ومصالحهم المشروعة لكن هذه الإجراءات قد لا تضمن دائمًا حماية المتهمين الذين لم تصل إليهم الإعلانات الإلكترونية أو البريد الإلكتروني أو الرسائل النصية عن ارتكابهم جرائم جنائية سجلت ضدهم لعدم إمكانية وصول إعلان التبليغ إليهم أو بالتعميم عليهم لعدم إمكانية الوصول إليهم والاعتماد على الرسائل النصية ونوضح ذلك كما يلي:

أولاً- الأساليب الإلكترونية لمتابعة الإجراءات الجزائية:

إن الأساليب الإلكترونية لمتابعة الإجراءات الجزائية ومكافحة الجرائم الجنائية ليست فعالة دائما؛ إذ لا يمكن التأكد من صحة رقم الهاتف المحمول للشخص المطلوب تبليغه؛ نظراً لأنه إن كان ذلك الشخص لديه مشاكل مادية ومتراكم عليه الديون أو إقامته لدى الدولة منتهية فإن شركة الاتصالات أو شركة دو (DU) المسؤولة عن خدمات الهاتف المحمول في الدولة تقوم بقطع الخدمة عن الهاتف فلا يمكن استلام الرسالة النصية، إضافة إلى أنه لا يوجد دليل مادي على الإفادة باستلام الرسالة النصية، إضافة إلى سوء الخدمة الإلكترونية في عدم القدرة على الإرسال لتعطل السيستم في النيابة العامة أو لتأخر السيستم في إرسال الرسائل (تركي، 2023)

على الرغم من أن المادة (31) من الدستور الإماراتي تنص على سرية وسائل الاتصالات، وعلى الرغم من أن الدولة تعتمد على الوسائل التكنولوجية لجمع ومعالجة المعطيات الشخصية لمواطنيها مثل بطاقات الهوية الرقمية جوازات السفر البيومترية الإلكترونية، ورخص القيادة، وأرقام الهواتف المحمولة المرتبطة بالهوية الإماراتية وكذلك البريد الإلكتروني المتربط؟ بالهوية الإماراتية بالإضافة إلى ربط جميع الخدمات الحكومية الإلكترونية بعضها البعض، إلا أنه تنقطع خدمات الهاتف المحمول وخدمات الإنترنت والبريد الإلكتروني عندما تنتهي إقامة الوافد داخل الدولة، فكيف يمكن الوصول إليه للتبليغ إذا كان الاعتماد على الوسائل الإلكترونية في اتمام الإجراءات الجزائية ومن هنا قد تنشأ صعوبات في مرحلة إثبات حقيقة الجريمة (تركي، 2015)

حيث يعتبر الإعلان الإلكتروني منتجاً لآثاره من تاريخ إرسال البريد الإلكتروني أو الرسائل النصية الهاتفية ومن تاريخ وصول الفاكس ومن تاريخ تحقق المكالمات المسجلة الصوتية أو المرئية وفقاً للمادة (9 /القرار الوزاري رقم 259) وتتعلق إجراءات تطبيق العمل الإلكتروني في قانون الإجراءات الجزائية وفقاً لسياسة العمل بالتقنية الحديثة بأحدث مظاهر الأعمال في الشبكة الإلكترونية التي تم الاعتماد عليها في إتمام الإجراءات (تركي، 2022)

يؤكد نص المادة (9/القرار الوزاري رقم 259 /2019) على ضرورة التأكد من تسليم الإعلان أو التبليغ الإلكتروني بكافة الطرق الواردة في نص المادة ويبرز النص أنه يجب على الإجراءات الجزائية الإلكترونية ضمان العدالة الجنائية دون انتهاك حقوق المتهم. كما يوضح أن الدليل الإرشادي لاستخدام التقنية عن بعد (القرار الوزاري رقم 259/ 2019) ينص على أن الإعلان الورقي يكون ضروريًا إذا تعذر استخدام وسائل التقنية الحديثة، مع التأكد من أن وسيلة الاتصال خاصة بالمعلن إليه وأنه يبلغ من العمر 18 عامًا أو أكثر (قرار259، 2019)

إذ إنّ عدم التأكد من استلام الشخص المطلوب إبلاغه قد يؤدي إلى تغييرات في القضية، ويعرض أشخاصًا للمساءلة القانونية بسبب أخطاء في البريد الإلكتروني أو رقم الهاتف. يشدد على أهمية تحديد هوية الشخص المطلوب تبليغه بشكل دقيق، بما في ذلك الاسم، العنوان، والمهنة. يشير أيضًا إلى أن الإجراءات المجهولة تفتقر إلى تحديد هوية الشخص (الحسيني، 1993)

وفي ذلك قضت المحكمة الاتحادية العليا بأنه وفقاً لنص المادة 159 من قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي، يجب إعلان ورقة التكليف بالحضور لشخص المتهم أو في محل إقامته أو عمله بالطرق المقررة لأن الطاعن قد كلف بالحضور أمام محكمة الاستئناف بورقة تكليف لم تثبت فيها محل إقامته ومهنته ومكان عمله، وسلمت لوكيله لجلسة 30 /7/ 2006 بينما نُظِر الاستئناف بجلسة 29/ 7 /2006، وثبت في محضر الجلسة غياب المستأنف ضده رغم إعلانه، فإن إجراءات إعلان الطاعن بالحكم المستأنف قد شابها البطلان إضافة إلى ذلك، شاب الحكم المطعون فيه تناقض بين الأسباب والمنطوق، إذ قضى المنطوق بحبس الطاعن ستة أشهر، بينما ورد في الأسباب والمعطيات الحكم بحبسه شهراً، مما يوجب نقض الحكم مع الإحالة دون الحاجة لبحث أسباب الطعن الأخرى. لذلك، حكمت المحكمة بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة الدعوى إلى محكمة الاستئناف لنظرها بهيئة مغايرة (الطعن، رقم 26 لسنة 29 بطلان الإعلان، 2022)

كما أكد القضاء المصري في الطعنين رقم 282 و727 لسنة 73 قضائية جزائي أن إعلان المتهم يجب أن يكون لشخصه. إذا لم يُعلن المتهم لشخصه وتخلف عن الحضور في الجلسة الأولى للاستئناف، يجب على المحكمة تأجيل النظر لإعادة إعلانه. إذا لم تفعل المحكمة ذلك وقضت في الاستئناف، يكون الحكم معيبًا ويستوجب النقض لابتنائه على إجراء باطل (الطعنين، 2005)

ثانياً- ضمانات تكفل سلامة الإجراءات الجزائية:

يهدف النظام القضائي في الإمارات إلى احترام حرية الإنسان وحقوقه؛ إذ إنّ الأصل في المتهم البراءة حتى تثبت إدانته بحكم قضائي بات. يتم تعزيز التنسيق بين الجهات الحكومية لتحقيق نظم موحدة للمعاملات الرقمية، واستخدام معلومات رقمية مشتركة وتبني التبادل الإلكتروني في المعاملات الجنائية (الأمين، 2016)

الإجراء الجنائي هو نواة الخصومة الجنائية؛ إذ يتم تنظيم الخصومة الجنائية من خلال العديد من الإجراءات الجزائية، وتستهدف هذه الإجراءات إدراك الحقيقة الواقعية في الدعوى الجزائية سواء بتقدير براءة المتهم أو بالكشف عن إدانته، فقد نظم المشرع هذه الإجراءات الجزائية على نحو دقيق بالنظر إلى خطورتها وحساسية ارتباطها بالحقوق والحريات

الفردية ولكي تنتج هذه الأعمال أثارها القانونية المرجوة؛ فلا بد أن تتخذ بالمطابقة للنموذج التشريعي الذي إرتآه المشرع ذلك أن الإجراء الجزائي له مقومات موضوعية وشروط شكلية وعند الاعتراف بالإجراء الجزائي على نحو يرتب آثاره القانونية رهن بتوفير هذه المقومات وتلك الأشكال؛ فإذا ما تخلف مقوم أو شكل، قيل: إن الإجراء معيب، ومن ثم لزم البحث عن جزاء إجرائي يعلن هذا العيب ويهمل الإجراء المعيب (البدرات، 2022)

فالعمل الإجرائي هو العمل القانوني الذي يرتب القانون عليه مباشرة أثرا في إنشاء الخصومة أو تعديلها أو انقضائها، سواء كان داخل الخصومة أو ممهدا لها المقررة في الدعوى (سرور، 2016)، وتعرف وهو يمثل صورة عملية لكل إجراء من الإجراءات الجزائي الإجراءات الجزائية بأنها تلك الخطوات العملية المحكمة؟ بالقواعد والأحكام الشرعية التي تحكم الدعوى الجنائية من حيث إجراءات مباشرتها منذ وقوع الجريمة وحتى تنفيذ الحكم على أيدي السلطات المختصة (سرور، 2016) كما عرف العمل الإجرائي بأنه مجموعة القواعد التي تحدد الوسائل وتبين الطرق التي تكفل ضبط الجريمة وملاحقة مرتكبيها وتقديمهم للمحاكمة أمام المحاكم المختصة من جهة والتي تضمن لهم حق التقاضي وسلوك كافة سبل الطعن المقررة في النظام من جهة أخرى (شناق، 2015)

مما يتطلب من المشرع الاتحادي تنظيم المادة المتعلقة بإعلان الخصوم بحيث يكون الإعلان بالمواعيد الإجرائية بصيغة تقليدية عبر المحضرين، وعدم الاعتماد على الوسائل الحديثة مثل المكالمات المسجلة أو الرسائل النصية أو البريد الإلكتروني. يعود ذلك إلى تعذر استمرارية استخدام الخصوم أو المدعى عليهم لخدمات الهاتف نظراً لانقطاع الخدمة عن المتعثرين في الدفع، مما يشكل عائقاً أمام الحصول على الخدمات الإلكترونية

إن اعتماد التبليغ الإلكتروني يتطلب استخدام وسائل معينة لتحقيق الهدف المبتغى وهو تبليغ المعني بالأمر في قضيته وقد نصت المادة (9/ قرار الوزاري رقم 259 لسنة 2019) المتعلق بعصرنة العدالة على طرق التبليغ وإرسال الوثائق والمحررات بالطرق الإلكترونية إلى جانب الطرق التقليدية المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجزائية، وتختلف آلية التبليغ الإلكتروني بإختلاف الزمان والمكان وحسب الوسيلة المستخدمة؛ إذ تطورت من إستخدام الوسائل التقليدية في التبليغ الشيء الذي جعلها قاصرة عن تلبية احتياجات العمل في ظل التطور التكنولوجي المعاش إلى الانتقال إلى استخدام الوسائل الإلكترونية والتقنيات الحديثة وفق ما تمليه الضرورات والواقع المعاش، إلا أن هذا لا يكفي، بل لا بد من بيان الأثر القانوني لهذا التبليغ وماله من حجية تثبته اتجاه المخاطبين به

وترى الباحثة أن عدم التأكد من استلام الشخص المطلوب إبلاغه قد يؤدي إلى تغييرات في القضية، ويعرض أشخاصًا للمساءلة القانونية بسبب أخطاء في البريد الإلكتروني أو

رقم الهاتف، كما أن المادة رقم (9/ قرار الوزاري رقم 259 لسنة 2019)المتعلق بعصرنة العدالة على طرق التبليغ وإرسال الوثائق والمحررات بالطرق الإلكترونية يجب أن تدرج رسمياً بنص مواد قانون الإجراءات الجزائية

المطلب الثاني: بطلان إجراءات الإعلان بوسائل التقنية الحديثة أو التبليغ الجزائية الرقمية

إن القواعد المقررة في قانون الإجراءات الجزائية وضعت لإظهار الحقيقة والتأكد من وقوع الجريمة ونسبتها إلى مرتكبيها ولا يأتي تحقيق هذه الغاية إلا إذا كانت هناك قواعد قانونية أخرى تضمن تطبيقها هذه القواعد هي التي تحدد المخالفات التي تلحق وتصيب إجراءات التحقيق وتجعلها معرضة لعدم تحقق الغاية التي قصدها المشرع مما يجعلها معيبة (عبدالمنعم، 2002)؛ ومن ثم يحق أن يطبق عليها أحد الجزاءات الإجرائية وأهمها البطلان عند عدم المطابقة بين الإجراء الواقع وبين نموذجه المنصوص عليه قانوناً مما يعني أن ثمة مخالفة إجرائية. وقد اهتم المشرع بتقرير جزاء لهذه المخالفة الإجرائية إذا أدى هذا الإخلال إلى تفويت الغاية التي تستهدفها هذه القواعد، ونوضح ذلك كما يلي:

أولاً- مفهوم البطلان:

إن البطلان هو أحد صور الجزاءات التي تلحق الإجراءات الجزائية المعيبة التي اتخذت في إطار الخصومة الجزائية متى افتقرت هذه الإجراءات إلى أحد مقوماتها الموضوعية أو تجردت من أحد شروطها الشكلية ويترتب على بطلانها الحيلولة دون ترتيب أثارها القانونية التي كان يمكن ترتيبها فيما لو وقعت صحيحة (صخري، 2005)

وقد عرف البطلان بأنه جزاء إجرائي يلحق كل إجراء معيب وقع مخالفاً للقانون ومخالفاً للنظام العام فيعوقه عن أداء وظيفته ويجرده من آثاره القانونية التي كان يمكن ترتيبها فيما لو وقع صحيح (صخري، 2005)، ويعرف البطلان بأنه تكييف قانوني لعمل يخالف نموذجه القانوني مخالفة تؤدي إلى عدم إنتاج الآثار التي يرتبها القانون إذا كان كاملاً (الحسيني، 1993)

والبطلان هو جزاء عدم ترتيب الأثر القانوني الذي نصت عليه القاعدة الإجرائية؛ لأن العمل الإجرائي المتخذ بناء عليها لم يستكمل شروط صحته أو شكله أو صيغته أو الكيفية المنصوص عليها في القانون فيصبح الإجراء وما يترتب عليه من إجراءات لا قيمة لها قانوناً (ثروت، 2003)

ثانياً- الإجراءات المتبعة في الإعلان بوسائل التقنية الحديثة أو التبليغ الجزائية الرقمية:

أوضح قانون الإجراءات الجزائية قواعد البطلان في الباب الخامس في المواد من (221 إلى 228) وفي تلك المواد حدد في المادة (221/إجراءات جزائية) أوجه البطلان

وفـي المـادة (222/إجـراءات جزائيـة) حـالات التمسـك بالبـطلان المتعلـق بالنظـام العـام وفـي المـادة (223/إجـراءات جزائيـة) البـطلان غيـر المتعلـق بالنظـام العـام وحـالات البـطلان العامـة (اجـراءات45، 2023)

وقـد يعتمـد البـطلان النسـبي علـى تحقـق الضـرر بمصلحـة الخصـم فـإذا لـم يكـن هنـاك نـص صريـح علـى البـطلان أو إذا ثبـت تحقـق الغايـة مـن الإجـراء رغـم العيـب، لا يحكـم بالبـطلان وباسـتقراء نصـوص قانـون الإجـراءات الجزائيـة، يمكـن حصـر أهـم الضوابـط والقواعـد التـي تحكـم صحـة الدفـع بالبـطلان النسـبي الخـاص بالأعمـال الإجرائيـة الجزائيـة، وتتضمـن وجـود نـص، أو عـدم تحقـق الغايـة مـن الإجـراء، أو عـدم ثبـوت رضـا أو عـدم توفـر الصفـة والمصلحـة فـي الدفـع بالبـطلان، إضافـة إلـى ضـرورة أن يكـون الدفـع فـي الميعـاد الصحيـح (اجـراءات45، 2023).

1. **وجـود نـص:** البطـلان يأخـذ شـكلين: القانونـي والذاتـي. يشـترط النـص علـى البطـلان للحكـم بـه تجنبًـا لتحكـم القضـاة. بينمـا يعطـي الاتجـاه الآخـر القاضـي صلاحيـة تقديـر حـالات البطـلان وفـق الظـروف.

2. **عـدم تحقـق الغايـة مـن الإجـراء:** يجـب أن يحقـق الإجـراء الغايـة المرجـوة منـه، وإلا يعتبـر باطـلاً. الإجـراء ليـس شـكليًا بـل يهـدف لتحقيـق مصلحـة معينـة. إذا تحققـت الغايـة رغـم العيـب، لا يحكـم بالبطـلان. يعتمـد تقديـر صحـة الإجـراء علـى القاضـي (اجـراءات45، 2023).

تـم اسـتخدام الرقمنـة كإجـراء إصلاحـي لتحقيـق العدالـة الجنائيـة لتسـهيل التواصـل بيـن مختلـف الفاعليـن فـي ميـدان القانـون والقضـاء وتـم اسـتخدام هـذه التكنولوجيـا فـي جميـع الأنشـطة الإجرائيـة الجزائيـة وتـم الاعتمـاد علـى التبليـغ الإلكترونـي أو الإعلان بوسـائل التقنيـة الحديثـة عنـد إحالـة الدعـوى إلـي محكمـة الجنايـات المختصـة تأمـر المحكمـة بـإعلان المتهـم والشـهود باليـوم الـذي يُحـدده رئيـس الجلسـة لنظـر الدعـوى، وتتولـى النيابـة العامـة تكليفهـم بالحضـور وفقـاً للمـادة (197/ إجـراءات جزائيـة)

ولكـن إذا لـم يحضـر المتهـم فـي الجنايـة يـوم الجلسـة بعـد إعلانـه قانونـاً بأمـر الإحالـة وتكليفـه بالحضـور، يكـون للمحكمـة أن تحـكم فـي غيبتـه، ويجـوز لهـا أن تؤجـل الدعـوى وتأمـر بإعـادة تكليفـه بالحضـور وفقـاً للمـادة (199/ إجـراءات جزائيـة) ويكـون لـكل مـن المحكـوم عليـه والمسـؤول عـن الحقـوق المدنيـة الطعـن بطريـق المعارضـة فـي الأحـكام الغيابيـة الصـادرة فـي الجنـح وللمخالفـات خـلال (7) سـبعة أيـام مـن تاريـخ إعلانـه بالحكـم وذلـك بتقريـر فـي القلـم الجزائـي بالنيابـة العامـة الواقعـة فـي دائـرة المحكمـة التـي أصـدرت الحكـم يُحـدد فيـه تاريـخ الجلسـة التـي حـددت لنظـر المعارضـة ويعتبـر ذلـك إعلانـاً بهـا ولـو كان التقريـر مـن الوكيـل

وفقاً للمادة (229/ إجراءات جزائية) وفي ذلك قضت المحكمة العليا الفلسطينية بأن الحكم المطعون مخالف للقانون لبطلان إجراءات التبليغ وعدم تبلغ الطاعن جلسات المحاكمة (الطعن، 2022) يُحدد القلم الجزائي للمستأنف في تقرير الاستئناف تاريخ الجلسة التي حددت لنظره ويعتبر ذلك إعلاناً بها ولو كان التقرير من الوكيل، وتقوم النيابة العامة بإخطار الخصوم الآخرين بالجلسة التي حددت. إذا كان المتهم محبوساً، وجب على النيابة العامة نقله في الوقت المناسب إلى المنشأة العقابية الموجودة بها محكمة الاستئناف، وعلى محكمة الاستئناف الفصل في الاستئناف على وجه السرعة وفقاً للمادة (236/ إجراءات جزائية)

وفي ذلك أكدت المحكمة الاتحادية العليا بطلان الإعلان بالنشر في الصحف ما لم تستنفد جميع الوسائل الأخرى لإعلام الخصم بمحل إقامته أو عمله، الإعلان بالنشر هو طريق استثنائي لمواجهة ظروف معينة حيث تصبح الوسائل الأخرى غير مجدية. قضت المحكمة ببطلان الحكم المستأنف وإلغاء جميع الإجراءات اللاحقة له إذا لم يتم الإعلان (الأمين، 2016)

وترى الباحثة التوجه إلى المشرع الاتحادي باضافة نص الاعتماد على التبليغ أو الإعلان التقليدية وليست الإلكترونية في قانون الإجراءات الجزائية، وضرورة التأكد من استلام الشخص المطلوب إبلاغه

الخاتمة

استبدلت الدولة الإجراءات الجزائية التقليدية إلى وسائل تكنولوجية حديثة عبر المعاملات الرقمية والتقنية والبريد الإلكتروني والرسائل النصية والاتصالات عن طريق لغة الحاسوب والإنترنت واستخدمت أجهزة وتقنيات متطورة في الإجراءات الجزائية.

ونظراً لأن الإجراءات الجزائية لها أهمية كبيرة في ضمان سير العدالة وضبط الدعوى في جميع مراحلها القانونية، بدءًا من تحريكها ومرورًا بمراحل الاستدلال والتحقيق، وصولًا إلى صدور حكم نهائي واجب التنفيذ. مع ذلك، قد تعتري هذه الإجراءات الجزائية الإلكترونية حالات من البطلان نتيجة لعيوب قد تصيب أحد مقومات أو عناصر أو شروط العمل الإجرائي الإلكتروني الأساسية، سواء كان ذلك في الشخص أو المحل أو السبب. لذا، من الضروري تحقيق التوازن بين مصلحة السلطات العامة القائمة على الدعوى ومصالح الأفراد، بحيث لا يؤدي تغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة إلى ظلم الأفراد ولعل من أهم وسائل تحقيق هذا التوازن هو تجريد الإجراء الباطل من أي قيمة قانونية، مما يضمن عدم تأثيره على سير العدالة بشكل صحيح.

النتائج والتوصيات

من خلال الدراسة توصلت الباحثة إلى النتائج والتوصيات التالية:

أولاً- النتائج:

1. يعد التبليغ إجراءً أساسياً في الدعوى الجزائية ولا تستطيع المحكمة النظر في الدعوى دون التحقق من اكتمال إجراءات التبليغ. مع اعتماد الوسائل الإلكترونية في التبليغات القضائية، مثل الرسائل النصية عبر الهاتف المحمول، والبريد الإلكتروني، أو عن طريق الحسابات المسجلة في الأنظمة الآلية الحكومية، يتم تحسين كفاءة وسرعة عملية التبليغ.

2. سلامة إجراءات التبليغ ودورها في تحقيق العدالة تؤدي سلامة إجراءات التبليغ إلى ضمان العديد من الإجراءات الجوهرية وتعزيز فعالية العديد من المبادئ مثل حقوق الدفاع وتقريب القضاء من المتقاضي، مما يسهم في تحقيق عدالة سريعة وربط الصلة بين العمل القضائي والمتقاضي حتى في غيابه عن كافة الإجراءات.

3. برز التبليغ الإلكتروني مع تطور التحقيق الجنائي والتقاضي الإلكتروني بفضل التكنولوجيا، مما أدى إلى الانتقال من تقديم الخدمات والمعلومات بشكلها الورقي التقليدي إلى الشكل الإلكتروني، ومن ثم تحسين أداء جهاز العدالة والنيابة العامة والقضاء من خلال تقليل الزمن المستغرق في الإجراءات القانونية.

4. تأخير التبليغ يمكن أن يعيق إجراءات التقاضي وينتهك حقوق الإنسان؛ مما قد يؤدي إلى تقادم الدعوى أو العقوبة فتضيع الحقوق ويفلت المحكوم عليه من العقاب مما يمس بمصداقية القضاء.

5. إن الأساليب الإلكترونية لمتابعة الإجراءات الجزائية ومكافحة الجرائم الجنائية ليست فعالة دائما؛ بالإضافة إلى ذلك، قد تنشأ صعوبات في مرحلة إثبات حقيقة الجريمة.

6. أن الأساليب الإلكترونية ليست دائمًا فعالة إذ قد تواجه صعوبات في التأكد من استلام المتهم للإعلانات، مما قد يؤدي إلى انتهاك حقوق الإنسان.

7. من المتوقع أن يؤدي استخدام التبليغ القضائي الإلكتروني إلى انخفاض كبير في عدد الأحكام الغيابية وما يترتب عليها من آثار سلبية على سير العمل القضائي إلا أنه غير فعال؟ بشكل دائم.

8. يسهم التبليغ القضائي الإلكتروني في تسريع عملية إنجاز الدعوى القضائية، مما يؤدي إلى تحقيق عدالة ناجزة وسريعة، وهو ما يتطلع إليه كل من المتقاضين والقضاء.

التوصيات

توصي الباحثة بما يلي:

1. التوجه إلى المشرع الاتحادي باضافة نص الاعتماد على التبليغ أو الإعلان التقليدية؛ وليست الإلكترونية في قانون الإجراءات الجزائية، وضرورة التأكد من استلام التبليغ.

2. التوجه إلى المشرع الاتحادي بضرورة إضافة نص المادة رقم (9/ الواردة في القرار الوزاري رقم 259 لسنة 2019 والمتعلق بتنظيم إجراءات التقاضي الإلكتروني في الإجراءات الجزائية والمتعلق بعصرنة العدالة على طرق التبليغ وإرسال الوثائق والمحررات بالطرق الإلكترونية والتقليدية في حالة التعذر الإرسال الإلكتروني.

3. التوجه إلى المشرع الاتحادي بضرورة إنشاء جهة قضائية متخصصة لتطوير وسائل الاتصال الحديثة بما يخدم مرفق القضاء ويحقق مصالح المتقاضين.

4. التوجه إلى المشرع الاتحادي بضرورة تعديل قانون الإجراءات الجزائية وتكييفه ليتماشى مع قانون مكافحة الجرائم والشائعات الاتحادي لسنة 2022، وقانون خدمات الثقة رقم 45/ لسنة 2021 والقرار الوزاري رقم 259 لسنة 2019، حيث يعتبروا حجية في التبليغ الإلكتروني.

5. التوجه إلى المشرع الاتحادي بضرورة النص في قانون الإجراءات الجزائية على التبليغ الإلكتروني كإجراء قضائي مساوي في الحجية للتبليغ التقليدي الرسمي مع التأكد من كيفية التسليم للطرف المعني.

6. التوجه إلى المشرع الاتحادي بضرورة النص على عدم فصل خدمات الهاتف المحمول وخدمات الإنترنت عن الهاتف الرئيسي المسجل بالهوية الإماراتية حتى يمكن الوصول إلى المعني للتبليغ بالطرق الإلكترونية لتعزيز الوعي الإلكتروني في المجتمع والتعريف بمزايا النظام الإلكتروني وفوائده في خدمة قطاع العدالة.

7. دعم الأسس القانونية والبشرية والمادية والمعنوية لتكريس التبليغ الإلكتروني، لما له من مزايا تسهم في ترقية العدالة وتطويرها.

قائمة المصادر والمراجع:

إبراهيم، خالد ممدوح (2010). حجية البريد الإلكتروني في الإثبات . دار الفكر الجامعي. ص 36.

الأمين، محمد (2016). نشر الإعلان في الصحف يشترط استنفاد الوسائل الأخرى. الاتحادية العليا .

البدرات، محمد بن احمد (2022). التبليغ القضائي عبر الوسائل الإلكترونية في النظام السعودي. مجلة البحوث الفقهية، ص 348.

تركي، منى (2015). استخدام الوسائل الإلكترونية . في ابرام عقود التجارة الدولية. مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، *7*(4)، ص 310- 330.

تركي، منى كامل (2019). تقنية الاتصال. عن بعد في التحقيق الجنائي والتقاضي عن بعد وفقاً لأحكام القانون الاتحادي رقم (*5*) لسنة *2017*. دار النهضة العربية.

تركي، منى (2022). رقمنة الهوية . الوطنية بين حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي وتصميم النظام. المؤتمر العلمي الدولي تحت عنوان الرقمنة والقانون تطلعات المستقبل في الدول العربية. يوليو2022، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة القاضي عياض، (الصفحات ص 229-204). مجلة القانون والأعمال.

تركي، منى (2023). الحماية الجنائية للجرائم (الحماية الجنائية لاتكون للجرائم بل من الجرائم ؟) المسجلة على الأنظمة الإلكترونية، دار المنى للنشر والتوزيع. ص 156.

ثروت، جلال (2003). نظم الإجراءات الجنائية. دار المطبوعات الجامعية الجديدة . ص 537.

الحسيني، مدحت محمد (1993). البطلان في المواد الجنائية. دار المطبوعات الجامعية . ص 17.

سرور، أحمد فتحي (2016). الوسيط في شرح الإجراءات الجزائية. دار النهضة العربية. ص 425.

السنيدي، أحمد علي محمد و ربابعة، عبدالله محمد (2019). التبليغ القضائي الإلكتروني وحجيته في النظام السعودي : دراسة مقارنة بالقانون الإماراتي [رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية].

شناق، زكي محمد (2015). الوجيز في نظام الإجراءات الجزائية السعودي في ضوء نظام الإجراءات الجزائية. دار الحافظ. ص125.

صخري، مصطفى (2005). موسوعة المرافعات المدنية والتجارية والإدارية والجنائية، دراسة نظرية وتطبيقية (ط2). المكتب الجامعي الحديث. ص 822.

طارق، يحيي (2023). الضمانات الرقمية المستحدثة في عصرنة العدالة حجية ثبوتية لإرساء أحكام التبليغ الإلكتروني كمقترح إجرائي قضائي. مجلة البحوث القانونية والإقتصادية (في أى دولة أو مدينة أو جامعة؟)، *6*(2)، ص 425.

عبد المنعم، سليمان (2002). بطلان الإجراء الجنائي محاولة تأصيل أسباب البطلان في ظل قضاء النقض في مصر ولبنان وفرنسا. دار الجامعة. ص 527-526.

كبيش، عبدالسلام (2024). وسائل التبليغ القضائي الإلكتروني. دائرة البحوث والدراسات والقانونية والسياسية، *80*(1)، ص337- 350.

المطروشي، أحمد (2021). الامتناع عن التبليغ بالجرائم الماسة بأمن الدولة في التشريع الإماراتي»دراسة تحليلية».

مجلة جامعة الشارقة، *18*(1). https://doi.org/10.36394/jls.v18.i1.23

الطعن (2022). رقم *26* لسنة *29* بطلان الإعلان. أبوظبي: استغلال خدمات اتصالات بغير حق بالجلسة العلنية المنعقدة في يوم الإثنين 26/5/2022 م بمقر المحكمة الاتحادية العليا / أبو ظبي.

الطعن (2022). جزاء رقم *513* لسنة *2021* . فلسطين: المحكمة العليا الفلسطينية محكمة النقض جزاء - الإجراءات الجزائية - أصول التبليغ بتاريخ 24 إبريل 2022 محكمة النقض .

الطعنين (2005). رقمي *282*، *727* لسنة *73* القضائية. القاهرة: محكمة النقض المصرية .

قرار259 (2019). الدليل الإجرائي. أبوظبي: القرار الوزاري رقم 259 في شأن تنظيم التقاضي باستخدام الوسائل الالكترونية والاتصال عن بعد في الاجراءات الجزائية.

مرسوم اجراءات45 (2023). بقانون اتحادي رقم (*45*) سنة *2023* في شأن تعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجزائية. الصادر بالمرسوم بقانون اتحادي رقم38 لسنة 2022 عدل المواد 107، 308، 350، 362، 369، وزارة العدل.

الترجمة الصوتية لمصادر ومراجع اللغة العربية: Romanized Arabic References:

ʾibrāhīmu khālid mamdūḥin (2010). ḥujjiyyati albarīdi alʾiliktirūniyyi fī al-ʾithbāti . dāru alfikri al-jāmiʿiyyi ṣ 36.

al-ʾāmīnu muḥammadun (2016). nashru alʾiʿlāni fī al-ṣuḥufi yashtariṭu astinfāda al-wasāʾili alʾukhrā aliāttiḥādiyyati alʿulyā .

albadrātu muḥammadu bnu aḥmd (2022). al-tablīghu alqaḍāʾiyyu ʿabra alwasāʾili alʾilikitrūniyyati fī al-niẓāmi al-suʿūdiyyi mijallatu albuḥūthi alfiqhiyyati ṣ 348.

turkiyyun minan (2015). astikhdāmu alwasāʾili alʾilktrūniyyati . fī abriāam ʿuqūdi al-tijārati al-dawliyyati mijallatu almuḥaqqiqi alḥuliyyi lilʿulūmi alqānūniyyati wa-l-sīāsiyyati 7(4)، ṣ 310- 330.

turkiyyun minā kāmil (2019). tiqniyyatu al-ittiṣāli ʿan buʿdin fī al-taḥqīqi aljuniʾiʾī wa-l-taqāḍī ʿan buʿdin wafqan liʾaḥkāmi alqānūni alitaḥiddī raqmi (5) lisanati 2017. dāru al-nahḍati alʿarabiyyati

turkiyyun minā (2022). raqminatu alhūʾiyyati . alwaṭaniyyatu bayna ḥimāyati almuʿṭayāti dhāti al-ṭāba'i al-shakhṣiyyi wataṣmīmi al-niẓāmi almuʾutamaru alʿilmiyyu al-dawliyyu taḥta ʿunwāni al-raqmanatu wa-l-qānūni taṭallu'ātu almustaqbali fī al-dūʾali alʿarabiyyati yūlyū kulliyyatu alʿulūmi alquanwinnayi wa-l-iāqtiṣādiyyati wa-l-iājtimāʿiyyati jāmiʿatu alqāḍī ʿīāḍin (al-ṣafaḥātu ṣ 204-229). mijallatu alqānūni wa-l-ʾāʿmāli

turkiyyun minan (2023). alḥimāyatu aljināʾiyyatu lil-jarāʾimiālḥimāyatu aljināʾiyyatu lātakūnu lil-jarāʾimi bal mina aljarāʾimi almusajjalati ʿalā alʾanẓimati alʾilktrūniyyati dāru almunā lil-nashri wa-l-tawzīʿi ṣ 156.

thrwt jalāl (2003). naẓmi al-ʾijrāʾāti al-janāʾiyyati dāru almaṭbūʿāti aljāmiʿiyyati aljadīdati . ṣ 537.

alḥusayniyyu madaḥt muḥammadin (1993). albuṭlānu fī almawāddi al-jināʾiyyati dāru almaṭbūʿāti aljāmiʿiyyati . ṣ 17.

surūrun ʾaḥmadu futḥī (2016). al-wasīṭi fī sharḥi al-ʾijrāʾāti al-jazāʾiyyati dāru al-nahḍati al-ʿarabiyyati ṣ 425.

alsunaydiyyu ʾaḥmadu ʿalī muḥammadin wa rubābaʿatu ʿbdālilh muḥammadin (2019). al-tablīghu alqaḍāʾiyyu alʾiliktirūniyyi waḥujjiyyatuhu fī al-niẓāmi al-suʿūdiyyi : dirāsatun muqāranatun biāalquāniwn alʾimāarittī [risālatu miājastyr jāmiʿatu nāʾuyfin alʿarabiyyati lil-ʿulūmi alʾamniyyati

shnāq zky mḥmd (2015). al-wjyz fy nẓām al-ʾijrāʾāt al-jzāʾiya al-sʿwdy fy ḍwʾ nẓām al-ʾijrāʾāt al-jzāʾiya dār al-ḥāfẓ ṣ

ṣakhriyyun muṣṭafā (2005). mawsūʿatu almurāfaʿāti almadaniyyati wa-l-tijāriyyati wa-l-ʾidāaryi#ta wa-l-jināʾiyyati dirāsatun naẓariyyatun wataṭbīqiyyatun (t2). almaktabu aljāmiʿiyyi alḥadīthi ṣ 822.

ṭāriqun yuḥyī (2023). al-ḍamānātu al-raqmiyyatu almustaḥadutha fī ʿaṣranati alʿadālati ḥujjiyyatun thubūtiyyatun liʾirsāʾi ʾaḥkāmi al-tablīghi alʾiliktirūniyyi kamuqtariḥin ʾijrāʾī qaḍāʾī mijallatu albuḥūthi alquanwinnayi wa-l-ʾiqtaṣiddayi (fiā ʾāi dawlatin ʾaw madīnatin ʾaw jāmiʿatin 6(2)، ṣ 425.

ʿabdu almunʿimi sulaymānu (2002). bṭlān al-ʾijrāʾ al-jnāʾī muḥāwalatu taʾaṣīli ʾasbābi albuṭlāni fī ẓilli qaḍāʾi al-naqḍi fī miṣra walubnān wafaransā dāru aljāmiʿati ṣ 526-527.

kubaysh ʿubadāalslām (2024). wasāʾilu al-tablīghi alqaḍāʾiyyi alʾiliktirūniyyi dāʾiratu albuḥūthi wa-l-dirāsāti wa-l-qqianwinnayi wa-l-sīāsiyyati 80(1) ،ṣ- 350.

almaṭrūshiyyu ʾaḥmadu (2021). aliāmtināʿu ʿani al-tablīghi bi-l-jarāʾimi almāssati biʾamni al-dawlati fī al-tashrīʿi alʾimāarittīdirāsatun taḥlīliyyatun mijallatu jāmiʿati al-shāriqati 18(1). https://doi.org/10.36394/jls.v18.i1.23

al-ṭʿn (2022). raqmu 26 lsna 29 buṭlānu alʾiʿlāni ʾabwẓby astighlālu khidmāti atṣiāalāat bighayri ḥaqqin bi-l-jalsati alʿalaniyyati almunʿaqidati fī yawmi alʾithnayni 26/5/2022 m bimaqarri almaḥkamati aliāttiḥādiyyati al-ʿlyā / ʾabw ẓby

al-ṭaʿni (2022). jazāʾun raqmu 513 lisanati 2021 . filasṭīnu almaḥkamatu alʿulyā alfilasṭīniyyatu maḥkamatu al-naqḍi jazāʾun - alʾijrāʾātu aljizāʾiyyatu - uṣūlu al-tablīghi bitārīkhi 24 ʾibrayla 2022 maḥkamatu al-naqḍi .

al-ṭaʿnayni (2005). raqmay 282727 ، lisinti 73 alqaḍāʾiyyati alqāhiratu maḥkamatu al-naqḍi almiṣriyyatu .

qarāru (2019). al-dalīlu al'ijrā'ī 'abwẓby alqarāru alwizāriyyu rqmu 259 fī sha'ani tanẓīmi al-taqāḍī biāstikhdāmi alwasā'ili alilkatriwwaniya wa-l-iāttiṣāli 'an bu'din fī al-ajriā'āat aljazā'iyyati

marsoom ajrā'āt (2023). Be qanwn ady r (45) sna 2023 fī sha'ani ta'dīli ba'ḍi 'akām qanwn ā'āt aljazā'iyyati 'abw ẓby adr bi-l-marsūmi be qanwn ady r 38 lsna 2022 'dl al-mwād 107،308 ، ،369 ،362 ،350wzāra al'adli

The Legitimacy of Electronic Notification Procedures in Criminal Cases: an Analytical Study

Muna Salim Alwasmi[1]

Abstract:

The study aimed to clarify the effectiveness of adapting the Criminal Procedure Law to the digital reality and discuss cases of notification or announcement by modern technological means in electronic procedural work, as well as the potential for invalidating criminal procedures that rely on these means. The study also discussed cases of invalidity due to defects that may affect one of the basic conditions of electronic procedural work, stressing the need to achieve a balance between the interests of public authorities and the interests of individuals to ensure the proper administration of justice.

The study used both the descriptive-analytical approach and the inductive approach to analyze legal texts and extrapolate the effects of notification through modern technology. One of the most important results was that electronic methods for following up on criminal procedures and combating criminal offenses are not always effective, and may cause difficulties in proving the crime, potentially exposing the accused to the loss of their constitutional rights.

Keywords: Criminal procedures, Notification, Announcement, Modern Technology means, Electronic procedural work, Public interest, Interests of individuals, Justice, Constitution.

(1) College of Law - University of Sharjah (Sharjah – U.A.E.)
gyada.ecc@gmail.com